



مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية
- دراسة ميدانية لآراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر -

THE CONTRIBUTION OF THE FINANCIAL INFORMATION QUALITY IN
RATIONALIZING INVESTOR DECISIONS AT THE LEVEL OF STOCK MARKET
- FIELD STUDY OF THE OPINIONS OF A SAMPLE OF PROFESSIONALS AND
ACADEMICS IN ALGERIA-

عثمان بن سيد أحمد^{1*}

¹ المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي،
etd_bensid@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/07 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/09/14 ؛ تاريخ القبول : 2021/01/06

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية، حيث يعد القرار الاستثماري من أهم القرارات التي يتخذها المستثمر، ويقوم على جملة من المبادئ والمقومات. وتعد المعلومات المالية دالة في كفاءة سوق الأوراق المالية، إذ تتوقف درجة كفاءة هذا السوق بصفة أساسية على مدى وجود نظام معلومات ذو جودة، يضمن الإفصاح عن المعلومات المالية بصورة دقيقة وفورية للجميع في السوق، وذلك من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق أسس سليمة وواضحة. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة وتأثير معنوي إيجابي بين جودة المعلومات المالية وكفاءة القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية. حيث أن توفر الخصائص النوعية في المعلومات المالية تؤثر بشكل كبير في عملية تداول الأسهم داخل السوق وخارجه، من خلال تأثيرها في سلوك المستثمرين ومساعدتهم في تقويم الاتجاهات المستقبلية للمؤسسات، وذلك بالتنبؤ بربحية ومخاطرة الاستثمار في هذه الأسهم، والمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة. الكلمات المفتاحية: جودة المعلومة المالية، القوائم المالية، القرار الاستثماري، سوق الأوراق المالية.

تصنيف JEL: M41, D81, G11, G14

ABSTRACT

This study aimed to identify the extent of the contribution of the financial information quality of the financial statements in rationalizing the investors' decisions at the level of the stock markets. The investment decision is considered among the most important decisions made by the investor, where it is built on a set of principals and essentials. The financial information is a function of the efficiency of the stock markets. The efficiency of this latter basically depends on the information system quality that insures the disclosure of financial information in an accurate and immediate manner for everyone in the market to assist them in making a clear investment decisions.

The finding of the study revealed the positive significant impact between the financial information quality and the efficiency of the investments decisions in the stock markets. The qualitative characteristics of financial information will greatly affect the process trading process within and outside the market. Through its impact on investor behavior and assist them in evaluating the future trends of the institutions.

Keywords: Financial information quality, financial statements, investment decision, stock market.

JEL classification : M41, D81, G11, G14

* عثمان بن سيد أحمد، etd_bensid@esc-alger.dz

تؤدي الأسواق المالية دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية تمنح مزايا عديدة للاقتصاد والنظام المالي، حيث إنها توفر السيولة في الاستثمارات الجديدة، وتخفيض من درجة المخاطرة المصاحبة للاستثمارات وغيرها من المزايا، ولكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية. ومن أهم الركائز (الأركان، العوامل) التي تركز على كفاءة السوق المالي وجود نظام فعال للمعلومات، بحيث يضمن تدفق هذه المعلومات في كل الأوقات وبأقل تكلفة ممكنة.

وتتأثر القيمة السوقية للأسهم سلبا وإيجابا بالمعلومات والبيانات المتوافرة في السوق، ومن أهمها المعلومات المالية والتي تؤدي دورا أساسيا في توجيه المستثمرين وتقييم اتجاهاتهم المستقبلية، فاستخدام مؤشرات الربحية والسيولة المستخلصة من القوائم المالية تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ك شراء أسهم مؤسسة معينة أو بيع ما يملكونه من أسهم أو زيادة الاستثمار في مؤسسة أخرى.

وبالتالي فإن متخذي القرارات خاصة المستثمرين يطمحون من أجل الحصول على المعلومات المالية ذات جودة وذلك للتأثير على القرارات المتعلقة بتداول أسهم المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر في تقديم معلومات مالية ذات جودة تؤثر على رشاده قرارات المستثمرين؟

الأسئلة الفرعية

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

- هل يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة خصائص جودة المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية ضمن سوق الأوراق المالية؟

- ما هي طبيعة اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة تم الاستناد إلى الفرضيات الآتية:

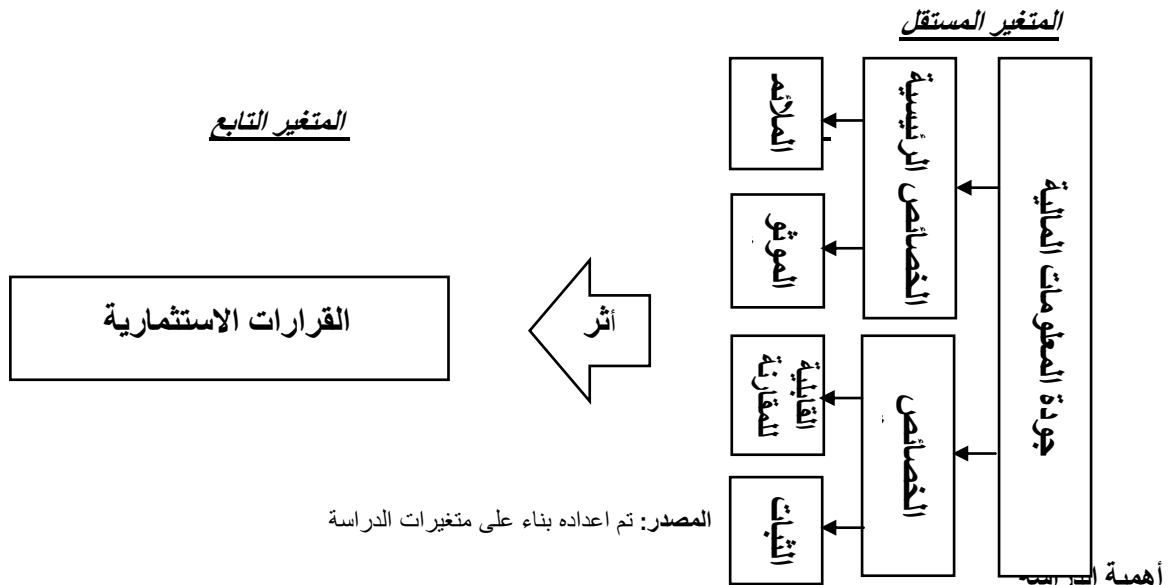
- يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة خصائص جودة المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية ضمن سوق الأوراق المالية.

- يعتمد المستثمر في بورصة الجزائر على المعلومات المالية ذات جودة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

نموذج الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الشكل الآتي:

شكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: تم اعداده بناء على متغيرات الدراسة

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية في أن موضوع جودة المعلومات المالية من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في الأوساط الأكاديمية.

- أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المالية في سلوك المستثمرين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

- توفير قاعدة بيانات تساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في سوق الأوراق المالية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المالية لكي تفي بأغراض مستخدميها.
- إبراز مدى أهمية جودة المعلومات المالية للمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- بيان أثر جودة المعلومات المالية على كفاءة قرارات الاستثمارية في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في التطرق إلى الدراسات السابقة، المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفروض الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية باستخدام استمارة استبانة وتحليلها بالطرق الاحصائية والرياضية، بالإضافة إلى الاطلاع على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية.

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: جودة المعلومات المالية

تعتبر جودة المعلومات المالية من الموضوعات الهامة التي أخذت اهتماما كبيرا لدى المستثمرين والباحثين ومعدي المعايير، ولعل الفضائح الأخير لعدد من الشركات الكبيرة، والانهيابات المالية لعدد من الأسواق المالية، كانت من أهم الأسباب التي حفزت الكثير من مستخدمي القوائم المالية للاستفسار عن مدى موثوقية هذه القوائم، والمفصح عنها من قبل إدارة المؤسسة.

1- مفهوم جودة المعلومات المالية

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المالية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها رغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، ونظرا أيضا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها، وبالرغم من اختلاف الدراسات السابقة إلا أنها أجمعت على أن جودتها تعني توافر مجموعة من الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية، والتي يجب أن تكون في إطار نظام مالي متكامل يعمل في ظل نظام سوق مالي كفاء يهدف إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار في السوق، وبالتالي نصل إلى بيانات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء الماضية بسبب الغش والتحرير والتضليل. (السلمان، 2012، ص 40)

ويعكس مفهوم جودة المعلومات المالية ما تتمتع به المعلومات من خصائص أساسية أو معززة ومدى مصداقيتها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها، وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة وتقلل من عدم التماثل بين المستخدمين وتحد من مشكلات الوكالة، واستخدمت توصية رقم 02 لمجلس المعايير المحاسبية المالية FASB عدة مفاهيم للتعبير عن جودة المعلومات المالية منها: جودة المحاسبة، جودة المعايير المحاسبية، جودة القوائم المالية، وجودة الأرباح. (قزال، 2018، ص ص: 34-35)

تتبع أهمية جودة المعلومات المالية من خلال دورها في الآتي:

- تؤدي إلى كفاءة تخصيص رأس المال للاستخدامات عالية القيمة.
- تساعد جودة المعلومات المالية على تخفيض تكلفة رأس المال.
- يساعد على توفير المعلومات المالية والحقائق عالية الجودة على توقع حدوث الأخطار.

كما يحقق الاهتمام بجودة المعلومات المالية في المؤسسة الفوائد الآتية:

- الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة والتقليل الأخطاء، واختصار الوقت اللازم لإنهاء المهام.
- التقليل من الاجتماعات الضرورية والاقبال من عملية المراجعة.
- زيادة رضا معدي ومستخدمي القوائم المالية عن محتواها من المعلومات المالية.

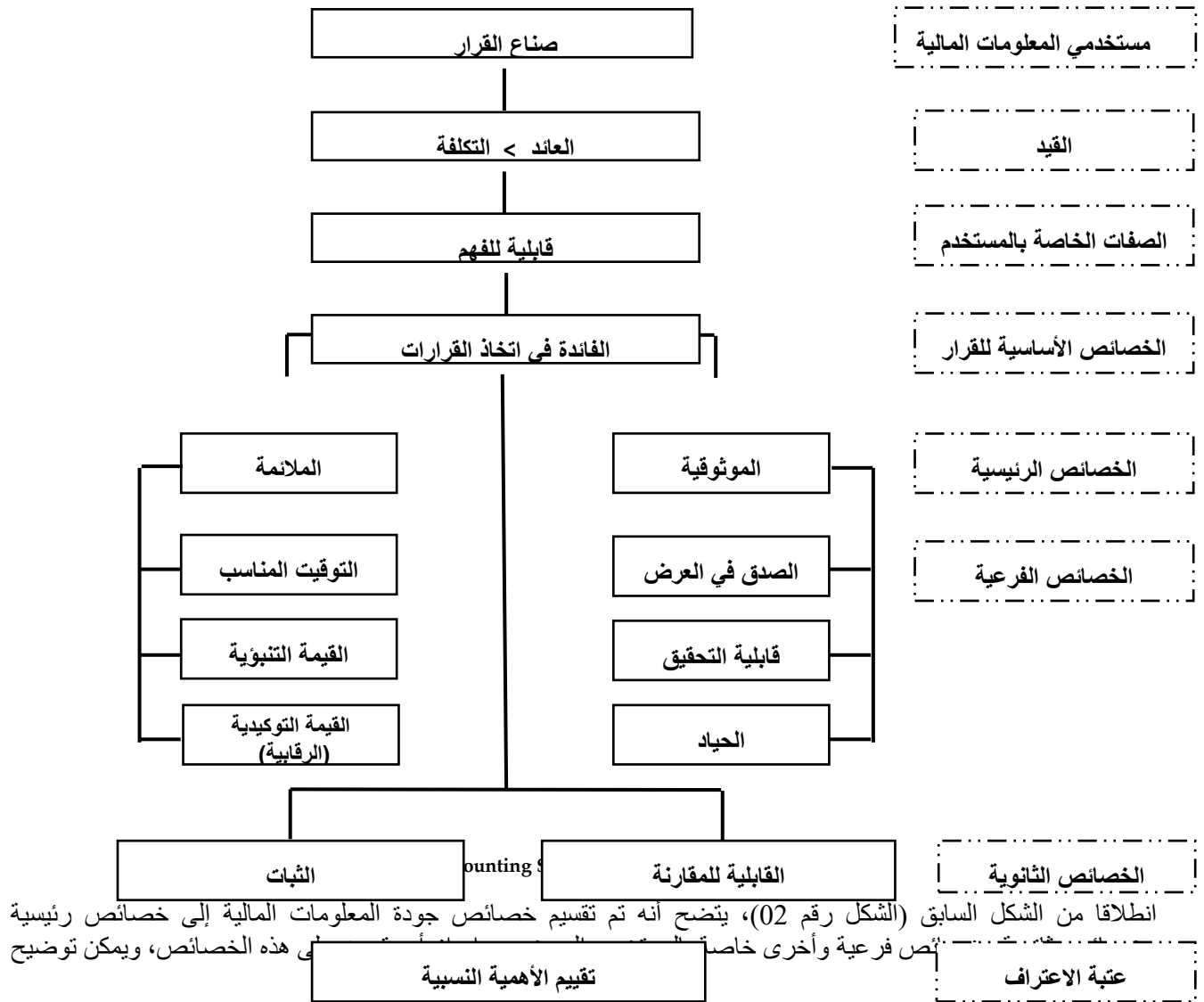
2- خصائص جودة المعلومات المالية

وتتمثل في الصفات التي تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية، حتى تكون مفيدة ويمكن استخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة الإبلاغية من قبل مستخدمي القوائم المالية، وتنطبق الصفات النوعية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ذات الاستخدام العام، وتعتبر المعلومات المالية مفيدة إذا كانت ملائمة وتتميز بالتمثيل الصادق لما يجب أن تمثله، وتكون فائدة المعلومات التي تتميز بذلك أنها تعزز قابلية المقارنة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب وقابلية الفهم.

حيث أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في سنة 2008 ورقة عمل بعنوان "تحسين الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي" حدد فيها الشرط الأساس لجودة التقارير المالية وهو مدى التزامها بالهدف والخصائص النوعية للمعلومات المالية، والخصائص النوعية هي مجموعة من الصفات التي ينبغي أن تتم بها المعلومات المالية لكي تكون مفيدة وتتكون من الملائمة، التمثيل الصادق، قابلية المقارنة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب، وقابلية الفهم. (التميمي و النوري، 2017، ص 556)

أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB فقد حدد الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية من خلال البيان رقم 02 الصادر سنة 1980 والذي جاء بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية". ويمكن توضيح أهم الخصائص حسب هذا البيان في الشكل الآتي:

شكل رقم (02): هرم جودة المعلومة المالية



انطلاقاً من الشكل السابق (الشكل رقم 02)، يتضح أنه تم تقسيم خصائص جودة المعلومات المالية إلى خصائص رئيسية فرعية وأخرى خاصة بخصائص مستخدمي المعلومات المالية، ويمكن توضيح هذه الخصائص، ويمكن توضيح

1-2- الخصائص الرئيسية

1-1-2- الملائمة: حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة. (حميدات و النخالة، 2014، ص12) ولكي تكون المعلومات المالية ملائمة وذات فائدة لمتخذيها يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية الآتية:

1-1-1-2- التوقيت المناسب: وهي توفير المعلومات المناسبة في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها، لكي لا تفقد قيمتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، ومعالجة أوجه القصور بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر. (أبو نصار و حميدات، 2013، ص11)

1-1-1-2- القيمة التنبؤية: ويقصد بها أن تتميز المعلومة بقدرتها على مساعدة متخذي القرار في التنبؤ بصافي التدفقات النقدية وقياس المخاطر المتوقعة في المستقبل. (بوسالمة، 2001، ص202) وأشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وعلاقتها بالقدرة على التنبؤ، والقدرة على استرجاع المعلومات، ومن أهم توصيات المجلس التي تتعلق بالقدرة على التنبؤ هي: (قزال، 2018، ص38)

- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على ملائمة المعلومات المالية لهذه القرارات عند إعداد نماذج التنبؤ أو عند ادخال تعديلات على التوقعات السابقة.

مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية، (ص ص: 45-60)

- أن تكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية أي إمكانية استخدام المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ أو قيمة ناتجة إعادة تغذية المعلومات.

- ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالقدرة على استخدام المعلومات المالية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساسا للترقية بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو عدم ملائمتها لاتخاذ القرارات.

2-1-1-3- القيمة التوكيدية (الرقابية): وهي غير مستقلة عن المبدأ السابق، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات. (سويسي و خمقاني، 2015)

2-1-2- الموثوقية (التمثيل الصادق): حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية، والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها. أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون: (قرال، 2018، ص ص: 39-40)

2-1-2-1- الصدق في العرض: أي أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أن تمثلها، وأن تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف.

2-2-1-2- قابلية التحقيق: وهي القدرة على إجماع القائمين على القياس على التأكيد بأن المعلومات تمثل ما يجدر بها أن تمثله، أو أن أسلوب القياس يستخدم دون أخطاء أو تحيز.

2-2-1-3- الحياد: أي غياب التحيز المقصود من المعلومات في الحصول على نتائج محدد مسبقا، أو إحداث نوع معين من السلوك.

2-2-2- الخصائص الثانوية: للحصول على معلومات مفيدة ذات جودة يجب أن تتصف تلك المعلومات بالملائمة والتمثيل الصادق. كما يتطلب في المعلومات المالية ذات الجودة توافر خصائص ثانوية أخرى أو خصائص داعمة بجانب الخصائص الأساسية تتمثل في الخصائص الآتية:

2-2-2-1- الثبات: وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المالية من فترة إلى أخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب التنويه إلى ذلك لكي يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم. (معمري و قورين، 2019، ص 248)

2-2-2-2- القابلية للمقارنة: وهي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المالية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة. (أبو نصار و حميدات، 2013، ص 13)

كما تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترى إلى أخرى، أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.

2-3-3- صفات خاصة بالمستخدم والعرض: وهي خصائص تؤثر على مستخدم المعلومات المالية وتتمثل في: (الجوهر، 2011، ص 114)

2-3-3-1- الجوهر فوق الشكل: حتى تمثل المعلومات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها وفق لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، وليس شكلها القانوني.

2-3-3-2- القابلية للفهم: أي أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

مما سبق يمكن اعتبار جودة المعلومات المالية لا يمكن اسنادها فقط إلى الخصائص الذاتية لهذه المعلومات، ولكن تتأثر كذلك بمستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات)، حيث يتوقف نفع المعلومات المالية على من يتخذ القرار، ونوع القرار، وطريقة اتخاذ القرار، وأسلوب متخذ القرار في تحليل هذه المعلومات بصورة جيدة والاستفادة منها، ويتطلب ذلك أن تكون المعلومات المالية مفهومة لمتخذ القرار حتى يتمكن من الاستفادة منها.

2-4-4- محددات ومشاكل تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية: هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المالية هما: (الجعارات، 2017، ص 87)

2-4-4-1- الأهمية النسبية: ويقصد بها أنه من الضروري عرض المعلومات التي يؤدي حذفها أو شطبها إلى تأثير سلبي على القرارات المتخذة، حتى لو كان ذلك من قبل فئة معينة من مستخدمي هذه المعلومات لغايات اتخاذ القرارات.

2-4-2- اختبار التكلفة/ العائد: ويعني هذا القيد وجوب زيادة المنافع المتوقعة للمعلومات على التكاليف المتوقعة للحصول عليها، أي يجب أن تكون المعلومات مجدية اقتصادياً.

ويغلب على هذين المحددين الصفة الكمية، والأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر، فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. فضلاً عن ذلك فإن هناك بعض المشكلات التي قد تنشأ عن المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المالية والتي تتضح فيما يلي: (صالح، 2009، ص ص: 38-40)

- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملاءمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملاءمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع الفعلي.

- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المالية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حال أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الثقة والاكتمال وعدم التأكد.

- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبار مستوى الأهمية). إن البند يعتبر مفيداً وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة/العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المالية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فإن المؤسسة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن المعلومات تكلفتها أكبر من منفعتها.

- قد تكون المعلومات المالية ملاءمة وموثوق بها إلا أنه تواجه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في القرار المطلوب. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد القوائم المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المالية التي تحتويها تلك القوائم.

- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المالية مقارنة المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة مع مؤسسات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي التي تنتمي إليه هذه المؤسسة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المؤسسات (أو المؤسسة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير، وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة عن هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للمؤسسة ذات العلاقة.

ثانياً: القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية

يعد القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تتخذها الوحدات الاقتصادية أو الأفراد على حد سواء، وذلك لأن القرار الاستثماري هو استثمار للأموال في مشاريع استثمارية متاحة، من أجل الحصول عائد متوقع مع مخاطرة محتملة في عدم الحصول على هذا العائد أو الخسارة، ولذا ينبغي على متخذ القرار الاستثماري دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المتاحة، وموازنة العوائد المتوقعة بالمخاطر المحتملة لها.

1- مفهوم قرار الاستثمار

تعرف عملية اتخاذ القرار الاستثماري بأنها العملية التي تتضمن جميع مراحل إعداد القرار، بدءاً من تحديد الهدف وتشخيص المشكلة موضوع القرار، مروراً بجميع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة بينها، وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل. (البصري و جاسم، 2017، ص 222) لذلك يعد القرار الاستثماري من أهم وأصعب القرارات التي يتخذها المستثمر، وللمعلومات دوراً مهماً في اتخاذ القرار ومدى صحة القرار المتخذ، فتوافر معلومات مالية موثوق بها ذات جودة عالية تؤدي إلى اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية بصورة كفاءة وزيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وهذا مما يؤدي إلى زيادة مصادر التمويل، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية لما تقدمه المعلومات المالية من فائدة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري.

والجدير بالذكر أن المعلومات المالية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمرين، وكذلك على تنشيط البورصة وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم بها، ويتضح تأثير المعلومات المالية عند تأخير نشر المعلومات أو عدم دقتها أو التحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير متفق عليها، فإن ذلك يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه. كما أن التقارير والقوائم المالية تمثل مصدر معلومات مهم للمستثمرين، وأن المعلومات المالية لها دور هام في اتخاذ القرارات الاستثمارية عن المعلومات الأخرى.

2-أنواع القرارات الاستثمارية

يقوم المستثمر باتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة التي تشمل ثلاثة أنواع رئيسية هي: (العويسي، 2010، ص58)

1-2-قرار الشراء: ذلك عندما يرغب المستثمر في حيازة أصل مالي عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي، مع الاهتمام بالمخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية.

2-2-قرار عدم التداول: في هذه الحالة يتساوى السعر السوقي مع القيمة ويصبح السوق في حالة توازن، وبالتالي لا يتوقع المستثمر تحقيق أي عوائد إلا إذا تغيرت الظروف السائدة، مما لا يدفع المستثمر إلى القيام بأي قرار سواء متعلق بالشراء أو البيع.

2-3-قرار البيع: عندما يرى المستثمر بأن القيمة السوقية للأصل الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات النقدية)، فإنه قد يتخذ قرار البيع نتيجة لوجود فرصة لتحقيق الأرباح.

3-مبادئ القرار الاستثماري

هناك بعض المبادئ يجب على المستثمر مراعاتها حتى يتمكن من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المختلفة، وهي: (عكاشة إبراهيم، 2009، ص71)

1-3-مبدأ الاختيار: يفترض هذا المبدأ أن المستثمر الرشيد يبحث عن فرص استثمارية متعددة كي يقوم باختبار الفرصة الاستثمارية المناسبة من بينها دون أن يوظف مدخراته في أول فرصة تتاح له. ويشير هذا المبدأ إلى المحللين الماليين يمكن أن يعينوا المستثمر عديم الخبرة.

2-3-مبدأ الملائمة: يفترض هذا المبدأ أن الخصائص الذاتية بالمستثمر مثل العمر، الدخل والوظيفة، والمركز الاجتماعي تمثل نمط تفضيل لدى المستثمر عند اتخاذ القرار الاستثماري.

3-3-مبدأ التوزيع: يقوم هذا المبدأ على أنه عند اتخاذ القرار الاستثماري السليم يجب تنويع الاستثمارات من أجل الحد من المخاطر وزيادة العائد المتوقع.

4-3-مبدأ المقارنة: حيث يقوم هذا المبدأ على أنه يجب على المستثمر الاستعانة بأدوات التحليل والتقييم عند قيامه بالمفاضلة بين البدائل المتاحة المختلفة واختيار البديل الأمثل الذي يفضله المستثمر.

5-3-مبدأ الموضوعية: حيث يفترض هذا المبدأ أن تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة تتميز بالموضوعية وعدم التحيز في عملية القياس.

6-3-مبدأ الخبرة والنأهيل: يقتضي هذا المبدأ بأن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل المستثمرين، ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فرائض نقدية يرغبون في استثمارها لكنهم لا يملكون الدراسة والخبرة الكافية لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة، كما توجد فئة من المستثمرين المحترفين الذين يتمتعون بالخبرة والدراية الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري.

4-مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

تمر عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية بالمراحل الآتية: (الحنوي، 2003، ص5)

1-4-تحديد الهدف الأساسي للاستثمار: ويتم في هذه الخطوة تحديد أهداف المستثمر وقيمة ثروته التي يمكن توجيهها للاستثمار.

2-4-تجميع المعلومات الملائمة للاستثمار: حيث يتم في هذه الخطوة تجميع المعلومات عن الأوراق المالية بهدف تحليلها، ويتضمن ذلك فحص عدد من الاستثمارات الفردية أو فحص مجموعة من الأوراق المالية، وذلك لتحديد الأوراق المالية التي تبدو أسعارها مختلفة.

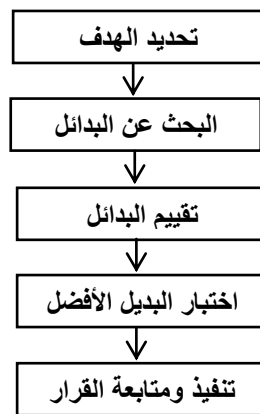
3-4-بناء محفظة الأوراق المالية: تتضمن الخطوة الثالثة من عملية الاستثمار هي بناء محفظة الأوراق المالية والتعرف على تلك الأصول الواجب الاستثمار فيها مع تحديد النسب من ثروة المستثمر التي توضع في كل أصل.

4-4-تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة: ويتم في هذه الخطوة مراجعة عوائد المحفظة الاستثمارية بصورة مستمرة، فقد لا تتحقق المحفظة الاستثمارية الحالية الأهداف للمستثمر، وفي هذه الحالة الأفضل للمستثمر بناء محفظة استثمارية جديدة.

4-5-تقييم أداء المحفظة الاستثمارية: تمثل عملية تقييم أداء المحفظة الاستثمارية الخطوة الأخيرة، في العملية الاستثمارية ويتم فيها تقييم دوري للمحفظة الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية بتحديد كفاءة المحفظة من ناحية العائد والخطر المصاحب له، وهنا لا بد من تنمية المقاييس المناسبة لتحديد العائد وتحديد الأنماط والمعايير التي يتم القياس على أساسها. (حنفي، 2004، ص15)

5-دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية
إن عملية اتخاذ القرارات هي عبارة عن المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها. وتتم عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كما هو مبين بالشكل الآتي:

شكل رقم (03): مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر: (العيسى، 2003، ص23)

ويمكن تحديد دور المعلومات المالية في سوق الأوراق المالية كالتالي: (دلول، 2010، ص ص: 35-36)

- تؤدي الأسواق المالية دوراً حيوياً لكل من المستثمرين والشركات المصدرة للأوراق المالية، والاقتصاد القومي ككل. والواقع أن مقومات السوق تعتمد على المعلومات وخاصة المعلومات المالية، حيث أن الدور الرئيس لهذه المعلومات يكمن في مساعدة مستخدميها على اتخاذ القرارات.

- تعتبر المعلومات المالية ضرورية للتوصل إلى أسعار الأوراق المالية التي تعكس علاقات المخاطرة والعائد، كما أنها تساعد المستثمرين على تكوين محافظ الأوراق المالية للحصول على أعلى معدل عائد مع درجة معينة من المخاطرة. ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المالية ضرورية لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين مختلف المنتجين. ويتحقق ذلك عندما يتمكن المنتجون من الحصول على الاعتمادات الرأسمالية اللازمة لتحقيق أعلى ناتج قومي بقدر معين من الموارد.

- إن توافر المعلومات يؤدي دوراً مهماً في تحقيق الألية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحقيق التوازن بين العائد والخطر وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وزيادة حجم التعامل، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ويمكن تقسيم دور المعلومات المالية في سوق الأوراق المالية كالآتي: (اسماعيل و صالح، 2016، ص77)

- **على مستوى المستثمر الفردي:** الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها والحصول على معلومات للتنبؤ بدرجات الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار، والحصول على معلومات تفيد في ترتيب وتغيير مكونات محفظة الاستثمارات.
- **على مستوى السوق:** إشاعة الثقة والاستقرار في التعامل بين المستثمرين، توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم، خلق مجالات لأدوات الاستثمار المبتكرة القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.
- **على مستوى المجتمع:** ترشيد القرارات الاقتصادية وحسن توزيعها بين مجالات الاستثمار، تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الدور الفعال للمعلومات المحاسبية يحسن من أداء الأسواق المالية ويرفع من كفاءتها، وهنا تؤدي الجمعيات المهنية المحاسبية المهتمة بالموضوع بالإضافة إلى السوق نفسه دوراً هاماً في إبراز تلك المعلومات بصورة موضوعية وحيادية لخدمة جميع مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة الدراسة بشأن فهم جودة القوائم المالية ومدى أهميتها وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال الإجراءات الآتية:

1- منهج الدراسة: تم الاعتماد في طرح محتويات الدراسة على قائمة استبيان كأداة لجمع البيانات، وأُعدت في تصميمها على مجموعة من الأسئلة التي تكونت من خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، واحتوت القائمة على مجموعة من الأسئلة التي تغطي الإجابة عليها التحقق من صحة فرضيات الدراسة من عدمه.

2- عينة الدراسة: تم توزيع 60 استبانة على عينة الدراسة والمتمثلة في المستثمرين والمحللين الماليين والمدققين وأساتذة في التخصص، حيث تم اختيار العينة باستخدام طريقة العينة العشوائية، بعدها تم استرداد 55 استبانة وبعد الاطلاع عليها وفحصها تبين أن 49 استبانة فقط صالحة لإجراء الدراسة وهذا راجع لنقص الإجابات داخل الاستبانة ومنها التي لم تتم الإجابة عليها إطلاقاً. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (01): عينة الدراسة

الاستبيان		البيان
النسبة المئوية	العدد	
100 %	60	عدد الاستبيانات الموزعة
91.66%	55	عدد الاستبيانات المستردة
81.66 %	49	عدد الاستبيانات الصالحة

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج الدراسة.

3- تصميم أداة الدراسة: لقد تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة. حيث يتكون الاستبيان من 30 سؤال، وتم تقسيمه كالآتي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة ويتكون من 5 فقرات.

الجزء الثاني: يخص موضوع الدراسة والمتمثل في مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية ويتكون من خمسة محاور حيث:

المحور الأول: يناقش مدى مساهمة ملائمة المعلومات المالية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية ويتكون من 5 فقرات.
المحور الثاني: يناقش مدى مساهمة موثوقية المعلومات المالية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية ويتكون من 5 فقرات.
المحور الثالث: يناقش مدى مساهمة قابلية المعلومات المالية للمقارنة في ترشيد القرارات الاستثمارية ويتكون من 6 فقرات.
المحور الرابع: يناقش مدى مساهمة ثبات المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية ويتكون من 4 فقرات.
المحور الخامس: يناقش طبيعة اتخاذ القرارات الاستثمارية داخل بورصة الجزائر ويتكون من 5 فقرات.

تم اعداد أسئلة الاستبيان بناء على مقياس ليكارت الخماسي (Likert scale) والموضح في الجدول رقم 02 أدناه.

جدول رقم (02): مستويات مقياس ليكارت

المستوى	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر: (البياتي و القاضي، 2007، ص113)

4- صدق الاستبيان: ويقصد بها أن أسئلة الاستبيان التي تم صياغتها تقيس ما وضعت لقياسه، كما يقصد بالصدق هو شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تظهر في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وتم قياس صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1-4- صدق الأداة (الصدق الظاهري): تم فيه اعداد استبانة أولية وعرضها على مجموعة من المحكمين تكونت من أساتذة التعليم العالي في تخصص المحاسبة والاحصاء، وبعدها تم التعديل النهائي للاستبيان بناء على التصحيحات والتوجيهات من طرف المحكمين، وفي الأخير وزعت على العينة موضوع الدراسة.

2-4- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: يعني الاتساق الداخلي قوة ارتباط فقرات الاستبيان مع المحور الذي ينتمي إليه، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل سبيرمان (Spearman) لكل فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة.

1-2-4- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية، (ص ص: 45-60)

يتبين من خلال نتائج معامل الارتباط أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.742 و0.804 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، أما مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 فإن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

2-2-4-2-اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يتبين من خلال نتائج معامل الارتباط أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.746 و0.848 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، أما مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 فإن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

2-2-4-3-اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يتبين من خلال نتائج معامل الارتباط أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.724 و0.868 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، أما مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 فإن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

2-2-4-4-اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

يتبين من خلال نتائج معامل الارتباط أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.690 و0.716 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، أما مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 فإن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

2-2-4-5-اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

يتبين من خلال نتائج معامل الارتباط أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.586 و0.796 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، أما مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 فإن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

3-4-3-اختبار الصدق البنائي، الثبات واعتدالية التوزيع

1-3-4-اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

يقيس اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور، وهذا بهدف التأكد من مدى تحقق الأهداف المبتغاة من الدراسة عن طريق المحاور التي تمت صياغتها. كما يبين الجدول رقم (03) أدناه، معامل ارتباط متوسط كل محور من محاور الدراسة مع المتوسط الكلي لمحاور الدراسة. الجدول رقم (03): صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
الأول	مساهمة ملاءمة المعلومة المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.825	0.000
الثاني	مساهمة موثوقية المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.880	0.000
الثالث	مساهمة قابلية المعلومات المالية للمقارنة في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.778	0.000
الرابع	مساهمة ثبات المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية	0.598	0.000
الخامس	طبيعة اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصة الجزائر	0.751	0.000

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (03) أن معاملات الارتباط لجميع المحاور تتراوح بين 0.598 و0.880 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، بما أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أقل من 0.05 فإن محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه، وهذا ما يؤكد وجود ارتباط قوي بين محاور الاستبيان والهدف من الدراسة.

2-3-4-2-اختبار ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبانة هو الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's).

يبين الجدول رقم (04) أدناه معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول رقم (04): اختبار ثبات الاستبيان

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
الأول	مساهمة ملاءمة المعلومة المالية في ترشيد القرارات	5	0.932

مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية، (ص ص: 45-60)

الاستثمارية			
الثاني	مساهمة موثوقية المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية	5	0.895
الثالث	مساهمة قابلة للمعلومات المالية للمقارنة على ترشيد القرارات الاستثمارية	6	0.918
الرابع	مساهمة ثبات المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية	4	0.856
الخامس	طبيعة اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصة الجزائر	5	0.760
	جميع الفقرات	25	0.967

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (04) أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور مرتفعة، كذلك معامل ثبات جميع الفقرات مرتفع ويساوي 0.967 مما يؤكد وجود ثبات أداة الدراسة والمتمثل في الاستبيان.

3-3-4- اختبار اعتدالية التوزيع: يتبين لنا من خلال نتائج اختبار كولموغوروف- سميرونوف (Kolmogorov-Sminov) أن مستوى الدلالة لكل محاور الاستبيان وكذا مستوى فقرات الاستبيان أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح لنا بإجراء الاختبارات المعلمية.

5- تحليل فقرات محاور الدراسة واختبار الفرضيات

يتم تحليل فقرات كل محاور الدراسة، لاختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي كانت كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية المطروحة في هذه الدراسة.

1-5- تحليل البيانات العامة لأفراد العينة: الجدول الموالي يوضح تحليل البيانات العامة لأفراد العينة.

الجدول رقم (05): تحليل البيانات العامة لأفراد العينة.

المتغير	التكرار	النسبة %	المتغير	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	40	ليسانس	13	26,5
	أنثى	9	ماستر	8	16,3
	المجموع	49	دكتوراه	26	53,1
العمر	من 20 إلى 30 سنة	9	المؤهل العلمي	2	4,1
	من 31 إلى 40 سنة	31	دراسات عليا متخصصة		
	من 41 إلى 50 سنة	7	المجموع	49	100,0
سنوات الخبرة المهنية	أكبر من 50 سنة	2	مستثمر	7	14,3
	المجموع	49	محلل مالي	9	18,4
	أقل من 5 سنوات	18	مدقق داخلي	5	10,2
الوظيفة	من 6 إلى 10 سنوات	18	مراجع حسابات	9	18,4
	من 11 إلى 15 سنة	10	أستاذ في التخصص	19	38,8
	أكثر من 15 سنة	3			
	المجموع	49	المجموع	49	100,0

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (05) أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

- أغلبية أفرا العينة يقل سنهم عن 40 سنة كما أن هذا لا يمنع وجود عدد من أفراد يزيد سنهم عن 40 سنة ما يؤكد الخبرة المهنية الكبيرة لهم والتي تساهم في صدق الإجابات.

مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية، (ص ص: 45-60)

- أغلبية أفراد العينة تزيد سنوات خبرتهم عن 5 سنوات حيث قدرت نسبتهم بأكثر من 63.3 %، هذا ما يساهم بشكل كبير في صدق إجابات الاستبيان.

- أغلب أفراد العينة يملكون مؤهلات جامعية من ليسانس فما فوق، أما الإجابات أغلبها كانت من طرف أساتذة جامعين في التخصص، مدققين ومحللين ماليين وهذا ما يساهم في صدق وجودة الإجابات.

5-2- تحليل فقرات محاور الدراسة

يتم استخدام اختبار ت للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبيان، حيث تكون الفقرة إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %، وتكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن الفقرة تكون حيادية أي أن آراء أفراد العينة محايدة.

عدد الفئات بناء على مقياس ليكرات الخماسي هو خمسة، وبناء على عدد الفئات والمدى نجد بأن طول الفئة يساوي 0.8، مما يمكن من تحديد الفئات كالآتي:

- الفئة الأولى: [1.00 إلى 1.79]: غير موافق تماما.

- الفئة الثانية: [1.80 إلى 2.59]: غير موافق.

- الفئة الثالثة: [2.60 إلى 3.39]: محايد.

- الفئة الرابعة: [3.40 إلى 4.19]: موافق.

- الفئة الخامسة: [4.20 إلى 5.00]: موافق تماما.

الجدول رقم (06): تحليل فقرات محاور الدراسة

رقم المحور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة
الأول	مساهمة ملاءمة المعلومة المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية	4.20	0.85245	84.00%	9.854	0.000
الثاني	مساهمة موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية	3.9429	0.80208	78.858%	8.229	0.000
الثالث	مساهمة قابلية المعلومات المالية للمقارنة في ترشيد القرارات الاستثمارية	3.9898	0.83292	79.796%	8.318	0.000
الرابع	مساهمة ثبات المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية	3.7908	0.91479	75.816%	6.051	0.000
الخامس	طبيعة اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية	3.8404	0.71877	76.808%	8.189	0.000

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج:

- الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الأول يساوي 84.00 % أي أكبر من 60 % ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، مما يدل على إيجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن توفر خاصية الملائمة في المعلومات المالية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

- الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 78.858 % أي أكبر من 60 % ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، مما يدل على إيجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المالية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

- الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 79.796 % أي أكبر من 60 % ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، مما يدل على إيجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن خاصية ثبات المعلومات المحاسبية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية، (ص ص: 45-60)

- الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الرابع يساوي 75.816% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، مما يدل على إيجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن توفر خاصية قابلة للمقارنة في المعلومات المحاسبية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

- الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الخامس يساوي 76.808% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، مما يدل على إيجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن المستثمر في بورصة الجزائر يعتمد على المعلومات المالية ذات جودة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3-4- اختبار الفرضيات

من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الفقرات واختبارات للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبيان، يمكن استنتاج الآتي:

- تحليل فقرات المحور الأول فيما يخص مساهمة ملائمة المعلومة المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بين أنه محور إيجابي، وأن أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتواه وبالتالي فإن توفر خاصية الملائمة في المعلومة المالية يساعد في تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات في التوقيت المناسب وتعزيز من القدرة التنبؤية بالأرباح الحالية والمستقبلية، ما يساعد متخذ القرار في صياغة وتصميم استراتيجيات مختلفة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

- تحليل فقرات المحور الثاني فيما يخص مساهمة موثوقية المعلومة المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بين أنه محور إيجابي، وأن أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتواه وبالتالي فإن موثوقية المعلومة المالية يساعد في توفير المعلومات المالية لكافة المستخدمين بطريقة عادلة وموضوعية يساهم في وضوحها ودقتها وبعدها على كل تحيز ما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

- تحليل فقرات المحور الثالث فيما يخص قابلية المعلومة المالية للمقارنة ومساهمتها في ترشيد القرارات الاستثمارية بين أنه محور إيجابي، وأن أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتواه وبالتالي فإن قابلية المعلومة المالية للمقارنة والمفصح عنها ضمن القوائم المالية يساعد المستثمرين من مقارنة الأداء المالي للمؤسسة المستثمر فيها نفسها عبر الزمن ومع المؤسسات الأخرى ما يسمح بتوفير مؤشرات حول تطور الأداء ما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

- تحليل فقرات المحور الرابع فيما يخص توفر خاصية الثبات في المعلومة المالية ومساهمتها في ترشيد القرارات الاستثمارية بين أنه محور إيجابي، وأن أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتواه وبالتالي فإن التزام المؤسسة بمبدأ الثبات في إعداد القوائم المالية يضيف المزيد من الموثوقية للمعلومات المالية مما يزيد في كفاءة القرارات الاستثمارية.

- بناء على تحليل فقرات المحاور السابقة والتي كانت كلها إيجابية، فإن توفر القوائم المالية على معلومات ذات جودة له أثر إيجابي للمساهمة في ترشيد القرارات الاستثمارية ضمن سوق الأوراق المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تحليل فقرات المحور الخامس فيما يخص طبيعة اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية بين أنه إيجابي، وأن أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتواه وبالتالي فإن المستثمر يعتمد على المعلومات المالية خاصة ذات جودة داخل سوق الأوراق المالية بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار ما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن اختصارها فيما يلي:

- أن هناك أهمية للمعلومات المالية للمستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في السوق المالي، من ثم يتطلب الأمر توفير مجموعة من المعلومات الملائمة وذات تمثيل صادق لنتائج المؤسسة، للمساعدة في تقييم بدائل الاستثمار واختيار الأفضل، ولن تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها بكفاءة وفاعلية إلا في ظل وجود نظم معلومات ذات جودة.

- القوائم المالية تستخدم عند قيام المستثمر بالتحليل الأساسي للأوراق المالية كمصدر من مصادر المعلومات، كما أن تحليل القوائم المالية واستخراج مجموعة من النسب والعلاقات والاتجاهات لعناصر القوائم المالية خلال سلسلة زمنية معينة تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتعلقة بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأسم.

- إن إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية يساهم في: -التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون؛

- التقليل من تكلفة الاستثمار وتكاليف معالجة المعلومات المالية؛

- مساعدة المستثمرين على تكوين توقعات أكثر دقة؛

- مساعدة المستثمرين على تحديد أفضل الفرص الاستثمارية.

- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك علاقة وتأثير معنوي ايجابي بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرار الاستثمار.

الاقتراحات

- توجيه اهتمامات متخذي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية بتقييم مستوى جودة المعلومات المالية لتفادي المخاطر الاستثمارية.

- فرض الضوابط الرقابية على المعلومات المالية المنشورة في أسواق الأوراق المالية لضمان تحقيق أهداف مستخدمي القرارات الاستثمارية.

- زيادة مستوى اهتمام مستخدمي قرارات الاستثمار بنوعية المخاطر التي تواجه قراراتهم في أسواق الأوراق المالية.

- ضرورة إلمام مستخدمي قرارات الاستثمار بالمعايير اللازمة لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية.

- الاعتماد على المعلومات المالية ومستوى جودتها عند تقييم بدائل القرارات الاستثمارية بسوق الأوراق المالية.

- 1- ابراهيم يعقوب اسماعيل، وهلال يوسف صالح. (2016). أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية. مجلة العلوم الاقتصادية، 17(02)، الصفحات 67-84.
- 2- أحمد بن محمد السلطان. (2012). تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001-2008. مجلة البحوث المحاسبية، 11(2)، الصفحات 33-107.
- 3- إسماعيل قزال. (2018). دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (أطروحة دكتوراه). دراسات محاسبية وجبائية، ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- 4- جمعة حميدات، وإبراهيم النخالة. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- 5- حكيمة بوسالمة. (2001). دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات (أطروحة دكتوراه). علوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج الأخضر.
- 6- خالد جمال الجعرات. (2017). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الإصدار الطبعة الأولى، المجلد الجزء الأول). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 7- خيرة معمري، وحاج قويدر قورين. (2019). جورد المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح الحاسبي-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15(21)، الصفحات 239-260.
- 8- رضا ابراهيم صالح. (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 46(2)، الصفحات 38-40.
- 9- سمير عبد الدايم العويبي. (2010). تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية (مذكرة ماجستير). محاسبة وتمويل، غزة: الجامعة الإسلامية.
- 10- عباس حميد يحي التيمي، وعلي ناصر ثابت النوري. (2017). تأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة قرارات الاستثمار. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23(101)، الصفحات 554-571.
- 11- عبد الرضا شفيق البصري، وبيداء فاضل جاسم. (2017). دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات الاستثمار. مجلة الإدارة والاقتصاد(110)، الصفحات 213-232.
- 12- عبد الغفار حنفي. (2004). الاستثمار في بورصة الأوراق المالية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 13- كريمة علي كاظم الجوهر. (2011). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة. مجلة الإدارة والاقتصاد(90)، الصفحات 103-128.
- 14- محمد أبو نصار، وجمعة حميدات. (2013). معايير الإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية. عمان، الطبعة الثالثة: دار وائل للنشر.
- 15- محمد صالح الحناوي. (2003). الاستثمار في الأسهم والسندات. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 16- محمود سعيد دلول. (2010). دور الإفصاح عن التبعات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية-دراسة تطبيقية (مذكرة ماجستير). محاسبة وتمويل، غزة: الجامعة الإسلامية.
- 17- محمود مهدي البياتي، ودلال القاضي. (2007). منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (الإصدار الأول). عمان: دار الحامد.
- 18- مصعب الزبير عكاشة إبراهيم. (2009). دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية (مذكرة ماجستير). 71. الخرطوم، كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية، (ص ص: 45-60)

19- هواري سويبي، وبدر الزمان خمقاني. (2015). نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي. الملتقى العلمي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر (الصفحات 1-23). ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

20- ياسين العيسى. (2003). أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

21- Financial Accounting Standards Board. (1980). *Statement of financial accounting concepts n°2: Qualitative characteristics of accounting information*. Récupéré sur Financial Accounting Standards Board: <http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs&blobkey=id&blobwhere=1175820900526&blobheader=application%2Fpdf> (viste le : 25/06/202).